

تقرير

## كسروان ليست في حاجة إلى سوكلين: معمل لفرز النفايات بعد 6 أشهر

إلى وقود لإنتاج الكهرباء، لم يُبصر النور أيضاً بحجة أنه بحاجة إلى الكثير من الوقت قبل البدء بالعمل. يعود الحديث عن النفايات مع تكديسها من جديد في شوارع المتن وكسروان وتهديد الجهات المعنية بأنه إما مطمر ثانٍ في برج حمود والجديدة وإما إغراق الأحياء بها. أمام هذه الضغوط الحكومية، برز من مطرح حلولاً بديلة، كفيلة بقطع حبل السرة مع سوكلين. بيت مري وبكفيا، بدأتا العمل بمعمل الفرز الخاص بكل منهما. وبعد ستة أشهر، على أبعاد تقدير، ستندمج إليهما كسروان كما يكشف رئيس اتحاد بلدياتها ورئيس بلدية جونبة جوان حبيش. من مكتبه في بلدية جونبة، يبدأ حبيش حديثه بالتشديد على أنه «ما من مبرر لطمر الزبالة من دون معالجتها. ولدى أهالي برج حمود كامل الحق برفض إنشاء مكب ثانٍ على أرضهم، فلتعالج كل بلدية نفاياتها».

الحل الذي يتحدث عنه حبيش، بدأ العمل على وضع دراساته منذ قرابة السنة، وحالياً «وضعنا خطة من أجل أن نُعالج المشكلة في غضون أشهر». الخطة مقسمة إلى ثلاث مراحل. المرحلة الأولى هي رفع النفايات من الشوارع ومعالجتها بشكل بدائي عبر رشها بالأدوية، «ومنذ قرابة الأسبوع باشرفنا هذا الإجراء». المرحلة الثانية هي شراء ثلاثة مكابس للنفايات «ونحن نعمل على تصنيع الرابع من أجل معالجة النفايات بشكل بدائي أيضاً». أما المرحلة الأخيرة فهي إنشاء معمل الفرز الذي لم تبدأ الأعمال به بعد «بانتظار الاتفاق في غضون أيام قليلة على التقنية التي ستُستعمل وضمان أن تكون صديقة للبيئة». موقع العمل لم يُحدد بعد، «البطيركية المارونية قدمت لنا قطعتي أرض، وهناك أرض في الفتوح وأخرى في وسط كسروان. البلديات المعنية موافقة، تبقى بعض التفاصيل». من المرجح أن تعتمد منطقة وسط كسروان لإنشاء المعمل. يقول حبيش إن القصة قد تكون مُربكة بالنسبة للبعض «بس بتمشي».

تنتج جونبة يومياً قرابة 100 طن. أما باقي بلدات كسروان، البالغ عددها 70، فنحو 300 طن في اليوم. الخطة التي تحدث عنها حبيش، بصفته رئيساً لجونبة لا للإتحاد، لا تشمل كل القرى بعد. جولة صغيرة بين البلدات تُظهر ذلك. يُبرر حبيش بأنه «حين تنجح الخطة المعدّة لجونبة، عندئذ يُصبح بإمكاننا معالجة أزمة القضاء». إلى حين، هناك مبادرات فردية من قبل بعض البلديات التي بدأت توزيع أكياس على سكانها لفرز النفايات بعدما ذاقوا اللوعة العام الماضي. فيما البعض الآخر، يتعامل بخفة مع الموضوع، «ماذا عن الأحزاب والمسؤولين في القضاء؟ يجيب حبيش بأنه «ما حدا عنده هذا الهم»!

بعد خروج كسروان من تحت جلباب سوكلين، حاولت هذه الأخيرة العودة بطريقة غير مباشرة «من خلال عرض نقل النفايات إذا أمنا المكب، لكن نحن، مش عايزينهم»، يقول حبيش وأثفاً، فقد «اشترينا شاحنات قديمة من الجنوب لنقل الزبالة». ويؤكد بأنه حتى جهوز المعمل «أعطونا مالنا من الصندوق المستقل ونحن نتدبر أمورنا. لسنا بحاجة لسوكلين أو أي أحد». يضيف حبيش ضاحكاً: «بدأنا اللامركزية من الزبالة».

بعد ستة أشهر، سينضم قضاء كسروان إلى المناطق التي بدأت فرز نفاياتها. هذا الأمر سيؤكد وجود حلول بديلة لخيار الطمر من دون فرز ودرم البحر، كما تريد الحكومة اللبنانية أن تفعل في منطقتي الجديدة وبرج حمود

### ليا القرني

في تشرين الثاني من العام الماضي، علق مئات المواطنين في سياراتهم بسبب اشتعال «جبل النفايات» تحت جسر غزير. منذ الثانية من بعد ظهر ذلك النهار وحتى ساعات الليل الأولى، عجزت خراطيم الدفاع المدني عن إخماد النيران. سحابة سوداء سيطرت على تلك السماء، ممتدة إلى كيلومترات بعيدة. كان يُفترض حينها بأي مواطن تنشق تلك الروائح أن ينتفض ذوداً عن صحته وحياة أطفاله. لم يكن المطلوب من الناس أن يجتازوا نفق نهر الكلب للمشاركة في التحركات التي نظمها شباب «الحراك المدني» خلال الصيف الماضي. كان بإمكانهم تحويل أرقّتهم وبلداتهم وأحراجهم إلى ساحات اعتصام. مُستغربة هي قلة الإكترات التي يتحلى بها أبناء كسروان. في ذلك القضاء، فُقد التعويل أيضاً على نواب التغيير والإصلاح، ومشاريع النواب والمسؤولين السابقين. ربما يكون مثالهم الأعلى رئيس القوات اللبنانية سمير جعجع، الذي «رفع العشرة» خلال قداس شهداء القوات اللبنانية يوم السبت مُبرراً: «إن القوات صامته الآن لأنها لا تُحب الكلام الفارغ. ولا تُحب بيع الناس كلاماً من دون نتيجة. ولا تحب توزيع شعارات شمالاً ويميناً قبل أن تتمكن من تغيير الواقع الذي نشكو منه!» ومنعاً للتعميم، يُمكن القول إنه بعد عودة النفايات إلى الشارع في منتصف آب، لم يُستفز سوى قلة من الأهالي.

أسباب عدّة أدت إلى تفاقم الأزمة من جديد، بعدما تقاعس مجلس الوزراء عن إيجاد حل لها. ثبت وجود إمكانات لدى البلديات لتطبيق «لامركزية» النفايات. إلا أنّ الدولة، بكل أركانها، قرّرت إخضاع المواطنين للأمر الواقع عبر ابتزازهم. منذ سنة، كانت كسروان مع رئيس اتحادها السابق نهاد نوفل «شريكاً» لسوكلين، العلاقة بينهما دامت منذ الـ 1994 حتى العام الحالي، وكان نوفل من أشد المتحمسين لها. قيل ذلك، كان القضاء يملك قرابة الـ 12 شاحنة تتكفل بنقل نفايات القضاء إلى مكبّ برج حمود. هذه «اللحمة» بين نوفل وسوكلين، نتج منها «تخويف» السكان من مغبة توقف الشركة المذكورة عن العمل. نجحت خطته، فرفض مشروع شركة «سيدار انترناشيونال» لصاحبها المهندس زياد أبي شاكر والقاضي بإنشاء معمل بإمكانه معالجة حتى حدود الـ 100 طن من النفايات يومياً. مشروع رئيس المؤسسة المارونية للإنتشار نعمة أفرام بتحويل النفايات

معارضة  
الكتائب  
مصلحية  
لامهنية  
(هروان  
طحطح)



لتحركه، متهمين إياه بالتسبب في تكديس النفايات إضافة إلى تحركه بناءً على توجيهات شركات النفط لا مصلحة المتنيين. والخاصة بتفيد بأن ما كتبه سوكلين بخط شهيب قد كتب ولا أحد من الأقران السياسيين لديه خطة بديلة أو أقله نية لتغيير ما كتب؛ فقط مسرحيات هزلية تنعم على الجميل وغيره بالأضواء ليضع دقائق لكنها لا تؤدي إلى أي منفعة في ظل اللامبالاة الشعبية العارمة بكل التصريحات السياسية والاعتصامات واجتماعات اللجان وغيرها. فالنفايات في الشوارع لا تترك مجالاً للشك الشعبي في فشل ممثلهم على جميع المستويات.

على مكاسبه المالية من «خطة شهيب» وخشية الجميل على ظهوره بمظهر الخاسر دفعنا كلاً منهما إلى رفع السقف مجدداً لإطاحة الإصلاح والتغيير وإبقاء الأمور على حالها. وليضع الجمهور بالكامل، لم يكن ينقص في اليوم التالي لاجتماع «المال والموازنة» سوى أن يزور الوزير الياس بو صعب النائب سامي الجميل في خيمته للتعبير عن تضامنه معه، في وقت كان فيه النائب إبراهيم كنعان يؤكد أن إصلاح خطة شهيب ما كان ليتحقق لو لم يبادر الجميل إلى رفع الصوت في محاولة منه لإنزال الجميل عن الشجرة، وذلك بعد تحريض العونيين على الجميل منذ اليوم الأول



### لجنة المتابعة ستوجه إلى طرابلس الضرب قريباً لاستكمال جمع المعلومات



ريفي بأن هنيبعل «ليس مطلوباً». في حين أن السفير اللبناني في طرابلس الغرب نقل إلى وزارة العدل قبل حوالي ستة أشهر طلباً من حكومة الوفاق الوطني (مقرها طرابلس) لتسلمه. مصدر مواكب للقضية قال لـ «الأخبار» إن هنيبعل أمام مصيرين، إما سجنه في لبنان أو تسليمه إلى ليبيا. الشامي أشار إلى أن لجنة المتابعة ستوجه إلى طرابلس الغرب قريباً لاستكمال جمع المعلومات الميدانية عن الجريمة. علماً بأن وفداً من اللجنة برئاسة الشامي زار ليبيا بناء على دعوة من المدعي العام في أذار الفائت وقابل الساعدي القذافي، شقيق هنيبعل، وضباطاً موقوفين بجرم التورط في خطف الصدر ورفيقه.

نظام والده الأمني». وعزا الشامي «الأصابع التي رافقت القضية وأداء اللجنة منذ توقيف هنيبعل»، بأنها «إما محاولة البعض لإرضاء القيادة السورية أو لمذهبة القضية وتحويلها إلى سنية. شيعية». في خطابه، أشار بري إلى أن هنيبعل «مطلوب في بلاده بملف حجمه ألف صفحة مرسل من المدعي العام في وزارة العدل الليبية إلى المدعي العام التمييزي في لبنان». فهل يقدم لبنان على تسليمه إلى بلاده؟ تعدد الحكومات في ليبيا انعكس على القضية، برغم أن بري جزم «أننا لا نعترف بأي حكومة، وأن لجنة المتابعة تواصلت مع المدعي العام». بعيد توقيف هنيبعل، أبلغ وزير العدل في الحكومة الليبية المؤقتة (مقرها البيضاء) وزير العدل أشرف

أمام حمادة»، مذكراً بأن الهيئة العليا لمحكمة التمييز «رفضت طلب تحية حمادة عن القضية بسبب عدم قانونية الاتهام الذي يحاكمه به». ولفت إلى أن عائلة الصدر أذعت قبل أيام على هنيبعل أمام مدعي عام التمييز القاضي سمير حمود «بتهمة التدخل اللاحق بخطف الصدر مستندة إلى قرارات عدة تثبت تورطه اللاحق في استمرار الخطف، لا سيما أنه كان ركناً في

مصطلح (التدخل اللاحق). التدخل هو الاشتراك في التخطيط للفعل وتنفيذه. حينها كان هنيبعل في الثانية من عمره. ولاحقاً أصبح ضابطاً بحرياً ولم يشغل مناصب أمنية في عهد والده». وعن تحميل الطبيب اللبناني حسين حبيش القذافي مسؤولية خطفه في ليبيا للضغط لإطلاق سراحه، تساءلت الخليل: «كيف يمكن لموقوف في عهدة فرع المعلومات الذي يحضر عناصره لقاءاته مع زواره ويسجل مكالماته الهاتفية، أن يوعز باختطاف أحد ما؟».

يرفض الشامي اعتبار هنيبعل معتقلاً سياسياً. ويقول لـ «الأخبار»: «لسنا في دولة ديكتاتورية. هو موقوف بناء على مذكرة التوقيف وتطبق عليه الأصول القانونية

سبعة أشهر قبل أن يخلى سبيله قبيل حلول ذكرى تغييب والده. فيما لا يزال القذافي ينتظر رغم مرور تسعة أشهر على توقيفه. علماً أنه لا يزال موقوفاً لدى فرع المعلومات في مقره الرئيسي في الأشرافية ولم ينقل إلى رومية على غرار يعقوب. ماذا في مسار توقيف هنيبعل؟

تفند المحامية بشرى الخليل القرائن القانونية التي تؤكد أن وكيلها السابق «معتقل سياسي»، «يحاكم لأنه ابن القذافي». وتؤكد أن تهمة كتم المعلومات الموقوف بموجبها «لا تنطبق على الأصول والفروع والأزواج بحسب المادة 410 من قانون العقوبات». أما في ما يتعلق بتهمة التدخل اللاحق بالخطف، فإن «فعل الخطف هو في حين وقوعه ولا يوجد في النصوص